ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Original article

The Geopolitical Importance of the Strait of Hormuz in Global Energy Security amid the Global Transformations of 2026

Wedad Hammad Mukhlef

Department of Geography, College of Education for Women, University of Anbar, Ramadi, Iraq.

***Correspondence author**: wedad.hammad@uoanbar.edu.iq

Received: 07 May 2026
Accepted: 01 **June** 2026
Published: 01 **August** 2026

DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt1.1955

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

Cite:
Mukhlif, W. H. (2026). The Geopolitical Importance of the Strait of Hormuz in Global Energy Security amid the Global Transformations of 2026. Wasit Journal for Human Sciences, 22(3/Pt1). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt1.1955

ABSTRACT

The Strait of Hormuz is considered one of the world's most strategic maritime passages, through which a significant portion of global energy supplies flows, making it a central pillar of global energy security. This study aims to analyze the geopolitical importance of the Strait amid the global transformations of 2026 by examining its impact on the stability of oil and gas markets, understanding regional and international competition over its control, and assessing the security risks that threaten energy flows. The study adopts a descriptive-analytical approach based on recent data and reports. The findings indicate that the Strait represents a critical chokepoint in global supply chains, with nearly one-fifth of the world's oil consumption passing through it, while geopolitical tensions continue to increase its strategic sensitivity and influence market stability. The study concludes that the Strait of Hormuz will remain a decisive factor in global energy security due to its strategic location and the difficulty of finding effective alternatives in the near future.

Keywords: Strait of Hormuz, Global Energy Security, Energy Geopolitics, Strategic Chokepoints

الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز في الأمن الطاقوي العالمي في ظل التحولات العالمية لعام 2026

ا.م.د. وداد حمد مخلف
قسم الجغرافيا، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

المُستخلص

يُعد مضيق هرمز من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من إمدادات الطاقة، ما يجعله عنصرًا محوريًا في الأمن الطاقوي العالمي. تهدف الدراسة إلى تحليل أهميته الجيوبوليتيكية في ظل التحولات العالمية لعام 2026، من خلال دراسة تأثيره في استقرار أسواق النفط والغاز، وفهم التنافس الإقليمي والدولي للسيطرة عليه، إضافة إلى تقييم المخاطر الأمنية التي تهدد تدفق الطاقة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى بيانات حديثة. وتُظهر النتائج أن المضيق يمثل عقدة حرجة في سلاسل الإمداد العالمية، حيث يمر عبره نحو خُمس الاستهلاك العالمي من النفط، وأن التوترات الجيوسياسية تزيد من حساسيته وتؤثر في استقرار الأسواق. وتخلص الدراسة إلى أنه سيبقى عاملًا حاسمًا في الأمن الطاقوي العالمي نظرًا لموقعه الاستراتيجي وصعوبة إيجاد بدائل فعالة له على المدى القريب.

الكلمات المفتاحية: مضيق هرمز، الأمن الطاقوي العالمي، الجيوبوليتيك الطاقوي، نقاط الاختناق الاستراتيجية

المقدمة:

يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولات عميقة أعادت تشكيل موازين القوة، المتمثلة في تزايد التنافس على الموارد الحيوية، وفي مقدمتها مصادر الطاقة، إلى جانب تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى وتزايد أهمية الممرات البحرية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يبرز الأمن الطاقوي كأحد أهم مرتكزات الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، مما يجعل الممرات البحرية الاستراتيجية عنصرًا حاسمًا في ضمان استمرارية تدفق الطاقة على المستوى العالمي. ويأتي مضيق هرمز في صدارة هذه الممرات، نظرًا لموقعه الجغرافي الفريد الذي يربط بين أكبر مناطق إنتاج النفط والغاز في العالم والأسواق الدولية.

ولا تقتصر أهمية مضيق هرمز على كونه ممرًا لنقل الطاقة، بل تتجاوز ذلك ليشكل محورًا جيوبوليتيكيًا تتقاطع عنده مصالح القوى الإقليمية والدولية، حيث يمثل أداة ضغط ونفوذ ضمن صراعات معقدة تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية. ومع دخول العالم عام 2026، تزداد حساسية هذا المضيق في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، ومحاولات تنويع مصادر الطاقة، والسعي لإيجاد بدائل استراتيجية تقلل من الاعتماد عليه لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز ودوره في تشكيل الأمن الطاقوي العالمي، من خلال مقاربة تجمع بين البعد الجغرافي والسياسي والاقتصادي، بهدف فهم طبيعة التفاعلات الدولية المرتبطة به واستشراف مستقبله في ظل التحولات الراهنة.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى تؤثر الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز، بوصفه ممر حاكم لتدفقات الطاقة، في تشكيل الأمن الطاقوي العالمي في ظل التحولات الجيوسياسية لعام 2026؟

فرضيات البحث: تفترض الدراسة أن مضيق هرمز يمثل نقطة تحكم رئيسية في استقرار الأمن الطاقوي العالمي، وأن التوترات الجيوسياسية في الخليج تزيد من أهميته الاستراتيجية. كما تفترض وجود اعتماد دولي غير متكافئ على تدفقات الطاقة عبره، مقابل محدودية البدائل الحالية في تعويض دوره الحيوي.

أهميةالدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي يؤديه مضيق هرمز في منظومة الأمن الطاقوي العالمي، كونه أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط والغاز . كما تسهم الدراسة في تسليط الضوء على الأبعاد الجيوبوليتيكية المرتبطة بالمضيق، وفهم تأثير التوترات الإقليمية والدولية في استقرار تدفقات الطاقة. وتكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية في ظل التحولات العالمية المتسارعة لعام 2026، التي أعادت تشكيل أنماط التنافس على الموارد الحيوية.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تحليل الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز ودوره في استقرار الطاقة العالمية، مع بيان التنافس الدولي حوله وتقييم المخاطر الأمنية المرتبطة به، إضافة إلى استشراف مستقبله في ظل البدائل الاستراتيجية.

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل البيانات والتقارير الحديثة، بالاستناد إلى نظريتي نقاط الاختناق الاستراتيجية والاعتماد المتبادل غير المتكافئ، مع توظيف تحليل السيناريوهات لدراسة مستقبل المضيق والأمن الطاقوي العالمي.

حدود البحث: تقع منطقة الدراسة (مضيق هرمز) ضمن الإحداثيات الجغرافية التي تمتد تقريبًا بين دائرتي عرض(**24°–27° شمالًا)**، وخطي طول(**54°–57°شرقًا)**، حيث يربط المضيق بين الخليج العربي وخليج عُمان، ويُعد من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم.**خارطة 1**

خارطة (1) مضيق هرمز

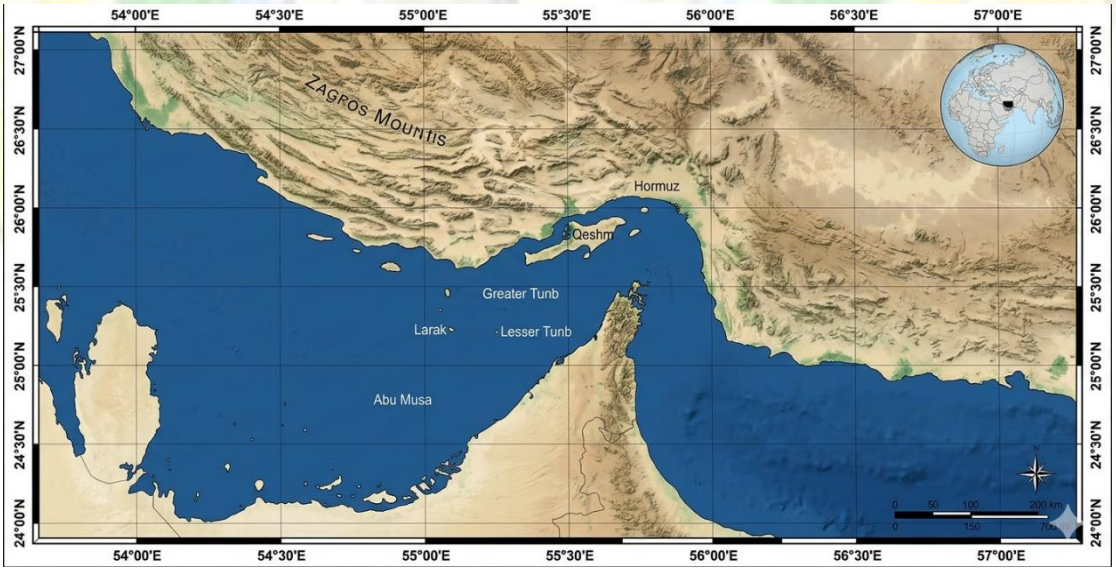

Source: Google Earth / Google Maps, 2026.

هيكل البحث

يتكون البحث من أربعة محاور مترابطة؛ يتناول المحور الأول موقع مضيق هرمز في سلاسل الإمداد العالمية وأثره في تشكيل القوة الجيوسياسية، بينما يركز المحور الثاني على الجيوبوليتيك الإيراني واستراتيجية التحكم بالمضيق. ويبحث المحور الثالث دور المضيق في بنية الأمن الطاقوي العالمي وانعكاساته الاقتصادية، في حين يناقش المحور الرابع استراتيجيات التكيف والسيناريوهات المستقبلية لمضيق هرمز في ظل التحولات العالمية حتى عام 2026.

الدراسات السابقة(Previous Studies)

1- حظي مضيق هرمز باهتمام واسع في الدراسات الجيوبوليتيكية والطاقة، نظرًا لدوره المحوري في النظام الطاقوي العالمي. فقد ركزت دراسة Michael T. Klare (2001) على مفهوم نقاط الاختناق الاستراتيجية، موضحةً أن الممرات البحرية الضيقة، مثل مضيق هرمز، تمثل أدوات رئيسية للتحكم في تدفقات الطاقة العالمية وتأثيرها في الاقتصاد الدولي.

2- كما تناولت دراسة Anton Cherp & Jessica Jewell (2014) مفهوم الأمن الطاقوي المركب، مؤكدةً أن أمن الطاقة يرتبط باستقرار النقل والممرات البحرية، وأن مضيق هرمز يمثل عنصرًا أساسيًا في استقرار الإمدادات العالمية.

3- ومن جهة أخرى، قدمت دراسة Robert O. Keohane & Joseph S. Nye (1977) تفسيرًا قائمًا على نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، موضحةً أن الدول الصناعية تعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات الطاقة عبر الممرات البحرية، مما يمنح الدول المؤثرة في هذه الممرات قدرة على ممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي.

4- أما دراسة Robert D. Blackwill & Jennifer M. Harris (2016) فقد ركزت على البعد الجيو-اقتصادي، مبينةً أن الممرات الاستراتيجية، مثل مضيق هرمز، يمكن توظيفها كأداة ضغط في الصراعات الدولية من خلال التأثير في تدفقات الطاقة والأسواق العالمية.

الفجوة البحثية

تعتمد الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية المفسرة لدور مضيق هرمز في الأمن الطاقوي العالمي، وفي مقدمتها نظرية نقاط الاختناق الاستراتيجية التي تفسر أهمية الممرات البحرية الضيقة في التحكم بتدفقات الطاقة العالمية .(Klare, 2001) كما تستند إلى نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ التي توضّح تفاوت مستويات الاعتماد بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة (Keohane & Nye, 1977).

وتستفيد الدراسة أيضًا من مدخل الجيو-اقتصاد الذي يربط بين الموارد الاقتصادية وأدوات النفوذ السياسي (Blackwill & Harris, 2016)، فضلًا عن مقاربة الأمن الطاقوي المركب التي تنظر إلى أمن الطاقة بوصفه مرتبطًا باستقرار الإمدادات والممرات البحرية.(Cherp & Jewell, 2014)

المحور الأول: موقع مضيق هرمز في سلاسل الإمداد العالمية وأثره في تشكيل القوة

يشكل الموقع الجغرافي أحد المحددات الحاسمة في تشكيل أنماط القوة داخل النظام الدولي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالممرات البحرية التي تتحكم في تدفقات الموارد الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى مضيق هرمز بوصفه مجرد ممر مائي، بل باعتباره عقدة مركزية ضمن سلاسل الإمداد العالمية للطاقة، حيث تتحول الجغرافيا من عنصر ثابت إلى أداة ديناميكية لإعادة

إنتاج القوة الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي. ويجسد هذا الطرح تطبيقًا عمليًا لنظرية نقاط الاختناق الاستراتيجية، التي ترى أن السيطرة على الممرات الضيقة تمنح الدول قدرة غير متكافئة على التأثير في الاقتصاد العالمي (Klare, 2001, p. 52).

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق هرمز وموقعه في سلاسل الإمداد العالمية

يُعد مضيق هرمز من أبرز المواقع الجيوستراتيجية في العالم، نظرًا لموقعه الحيوي الذي يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان، وما يتيحه من منفذ بحري أساسي لصادرات الطاقة من دول الخليج إلى الأسواق الدولية. ولا تقتصر أهميته على البعد الجغرافي فحسب، بل تتجلى أيضًا في كونه محورًا رئيسيًا ضمن سلاسل الإمداد العالمية للطاقة، حيث تمر عبره كميات هائلة من النفط والغاز يوميًا. وقد أسهم هذا الموقع في منحه دورًا محوريًا في تشكيل موازين القوة الدولية، إذ تتحول السيطرة أو التأثير عليه إلى أداة استراتيجية تُستخدم في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للدول الفاعلة، خاصة في ظل التنافس الإقليمي والدولي المتزايد على الموارد الحيوية.

أولًا: الموقع الجغرافي والامتداد التاريخي لمضيق هرمز

يقع مضيق هرمز في موقع جيوستراتيجي يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان، ويفصل بين إيران شمالًا وسلطنة عُمان جنوبًا، مما يجعله المنفذ البحري الرئيس لصادرات النفط والغاز لدول الخليج العربي. وتزداد أهمية المضيق بسبب ضيق ممراته الملاحية، إذ يبلغ طوله نحو (161 كم) وعرضه في أضيق نقطة حوالي (33 كم)، الأمر الذي يجعله شديد الحساسية تجاه الاضطرابات الأمنية والسياسية.(EIA, 2023)

كما اكتسب المضيق أهمية جيوبوليتيكية متزايدة منذ اكتشاف النفط في الخليج العربي، وتحول إلى شريان رئيسي لنقل الطاقة نحو الأسواق العالمية. وقد برزت هذه الأهمية خلال الحرب العراقية–الإيرانية، خاصة في مرحلة "حرب الناقلات"، حيث أدى استهداف السفن إلى اضطراب إمدادات النفط وارتفاع الأسعار العالمية.(Cordesman, 2019, p. 34)

وعليه، فإن مضيق هرمز لا يمثل مجرد ممر جغرافي، بل يشكل نقطة تأثير استراتيجية في سلاسل الإمداد العالمية وتوازنات القوة في النظام الدولي.

ثانيًا: موقع المضيق ضمن سلاسل الإمداد الطاقوي العالمية

يحتل مضيق هرمز موقعًا محوريًا في بنية سلاسل الإمداد الطاقوي العالمية، حيث يُمثل أحد أهم الشرايين التي تربط مناطق الإنتاج في الخليج العربي بالأسواق الدولية، خاصة في آسيا وأوروبا. وتكمن أهمية هذا الموقع في كونه ممرًا إلزاميًا لتدفقات الطاقة، الأمر الذي يجعله عنصرًا لا يمكن تجاوزه في معادلة العرض والطلب العالمية.

وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن ما يتراوح بين 20 و21 مليون برميل يوميًا من النفط الخام تمر عبر المضيق، وهو ما يعادل نحو 20% من الاستهلاك العالمي .(EIA, 2023) كما يمر عبره جزء كبير من صادرات الغاز الطبيعي المسال، لا سيما من قطر، ما يعزز من مركزية المضيق في منظومة الطاقة العالمية. ولا تعكس هذه الأرقام مجرد حجم تدفقات، بل تكشف عن درجة عالية من الاعتماد البنيوي على هذا الممر الحيوي

خارطة (2) تدفقات النفط العالمية والممرات البحرية الاستراتيجية

المصدر: International Energy Routes Map, adapted from global energy trade data, 2024.

توضح الخارطة مركزية مضيق هرمز ضمن شبكة تدفقات الطاقة العالمية، إذ يظهر بوصفه نقطة عبور رئيسية للنفط والغاز المتجه نحو الأسواق الآسيوية والأوروبية. كما تكشف الترابط بين المضيق وبقية الممرات البحرية الاستراتيجية، مثل باب المندب وقناة السويس ومضيق ملقا، الأمر الذي يعكس الطبيعة المترابطة للأمن الطاقوي العالمي. وتبرز الخارطة أيضًا ارتفاع كثافة التدفقات المتجهة نحو شرق آسيا، بما يؤكد حجم الاعتماد الآسيوي على استقرار الملاحة في مضيق هرمز.

ويمكن تفسير هذه المركزية من خلال نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، حيث تعتمد الدول المستهلكة للطاقة خصوصًا في آسيا بدرجة أكبر على استمرارية تدفق الموارد عبر المضيق، مقارنة بقدرة الدول المنتجة على إيجاد بدائل فورية، وهو ما يخلق اختلالًا في ميزان الاعتماد. (Keohane & Nye, 1977, p. 13) وبالتالي، فإن مضيق هرمز لا يُعد مجرد ممر للنقل، بل يمثل حلقة حرجة في شبكة معقدة من الاعتمادات المتبادلة التي تحدد استقرار النظام الطاقوي العالمي.

وعليه، فإن أي اضطراب في المضيق لا يقتصر تأثيره على تعطيل التدفقات، بل يمتد ليُحدث تأثيرات متسلسلة تشمل تقلب الأسعار، واضطراب الأسواق، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، وهو ما يعكس الطبيعة النظامية (Systemic) لدوره في الاقتصاد العالمي.

ثالثًا: أثر الموقع في تشكيل القوة الجيوسياسية

يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ لا تقتصر أهميته على كونه معبرًا لتدفقات الطاقة، بل يتجاوز ذلك ليشكّل عنصرًا مؤثرًا في موازين القوة الجيوسياسية. فالموقع الجغرافي للمضيق يمنح الدول والقوى المرتبطة به قدرة على التأثير في استقرار سوق الطلب العالمية، نظرًا لاعتماد جزء كبير من التجارة النفطية الدولية على استمرارية الملاحة فيه.

ويُعد المضيق نموذجًا واضحًا لنقاط الاختناق الاستراتيجية، حيث يؤدي أي تهديد لأمنه أو تعطيل محتمل للملاحة إلى انعكاسات مباشرة على أسعار النفط وحركة التجارة العالمية .(Klare, 2001, p. 52) كما يعكس هذا الواقع حالة من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، إذ تعتمد الدول الصناعية، خاصة الآسيوية، بدرجة كبيرة على تدفقات الطاقة عبره مقارنة بقدرة الدول المنتجة على إيجاد بدائل سريعة.(Keohane & Nye, 1977, p. 13)

وفي هذا السياق، تحوّلت الطاقة إلى أداة جيو–اقتصادية تُستخدم لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، الأمر الذي جعل مضيق هرمز عنصرًا فاعلًا في تشكيل النفوذ الإقليمي والدولي .(Blackwill & Harris, 2016, p. 20) وعليه، فإن الموقع الجغرافي للمضيق لا يمثل عاملًا مكانيًا فحسب، بل يشكل مصدرًا للقوة والتأثير في النظام الدولي المعاصر.

جدول (1): مؤشرات الأهمية الجيو–طاقوية لمضيق هرمز ضمن سلاسل الإمداد العالمية

المؤشر	القيمة
الطول	161كم
العرض (أضيق نقطة)	33كم
عرض الممر الملاحي	3–2كم لكل اتجاه
النفط المار يوميًا	21–20مليون برميل
نسبة من الاستهلاك العالمي	حوالي 20%
أهم الدول المصدرة	السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، قطر

ال مصدر Energy Information Administration (EIA), 2023

تعزز هذه المعطيات مركزية المضيق في سلاسل الإمداد العالمية، في ظل اعتماد دول رئيسية مصدّرة للطاقة عليه، مثل السعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر. وبالربط مع الإطار النظري، تؤكد هذه المؤشرات كونه نقطة اختناق استراتيجية تتحكم في تدفقات الطاقة العالمية، وتعكس في الوقت ذاته حالة من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ. وعليه، يمثل المضيق عنصرًا حاسمًا في استقرار النظام الطاقوي العالمي، وليس مجرد ممر جغرافي.

رابعا: مقارنة مع ممرات بحرية استراتيجية أخرى

ولتوضيح الأهمية النسبية لمضيق هرمز ضمن النظام الطاقوي العالمي، يمكن مقارنته بممرات بحرية استراتيجية أخرى مثل مضيق باب المندب وقناة السويس. فعلى الرغم من أن هذه الممرات تمثل نقاط اختناق مهمة في التجارة الدولية، إلا أن مضيق هرمز يتميز بكونه الأكثر ارتباطًا بتدفقات الطاقة الحيوية، حيث يمر عبره ما يقارب خمس الاستهلاك العالمي من النفط، مقارنة بنسب أقل في الممرات الأخرى.

كما أن الاعتماد الدولي على مضيق هرمز، خاصة من قبل الاقتصادات الآسيوية، يفوق الاعتماد على غيره من الممرات، مما يجعله أكثر حساسية للتوترات الجيوسياسية. وفي حين تلعب قناة السويس دورًا مهمًا في التجارة العالمية متعددة السلع، فإن مضيق

هرمز يظل الممر الأكثر تأثيرًا في استقرار أسواق الطاقة تحديدًا. أما مضيق باب المندب، فرغم أهميته، إلا أن حجم التدفقات الطاقوية عبره يبقى أقل نسبيًا، ما يقلل من تأثيره مقارنة بهرمز.

وعليه، يمكن القول إن مضيق هرمز يحتل موقعًا فريدًا بين الممرات البحرية العالمية، ليس فقط من حيث الحجم، بل من حيث طبيعة الاعتماد الدولي عليه، وهو ما يعزز من مكانته كنقطة اختناق استراتيجية ذات تأثير مباشر في تشكيل موازين القوة الجيوبوليتيكية.

المطلب الثاني: حجم التدفقات النفطية والغازية ودوره في تعزيز النفوذ الدولي

لا تكتسب الممرات البحرية أهميتها من موقعها الجغرافي فحسب، بل من حجم الموارد الاستراتيجية التي تمر عبرها، وهو ما يجعل مضيق هرمز أحد أكثر نقاط الاختناق تأثيرًا في النظام الطاقوي العالمي. فالكثافة العالية للتدفقات النفطية والغازية لا تمثل مجرد حركة اقتصادية، بل تمنح الأطراف المرتبطة بها قدرة على التأثير في توازنات الأسواق والطاقة على المستوى الدولي

أولًا: حجم التدفقات النفطية والغازية عبر المضيق

يحظى مضيق هرمز بمكانة استراتيجية في تجارة الطاقة الدولية، لكونه المنفذ البحري الرئيس لصادرات النفط والغاز القادمة من الخليج العربي نحو الأسواق العالمية. وقد جعل هذا الدور منه عاملًا مؤثرًا في استقرار التجارة البحرية وتوازنات الطاقة، إلى جانب كونه محورًا للتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية المرتبطة بالمصالح الطاقوية، وهو ما توضحه المؤشرات الواردة في الجدول الآتي:

جدول (2): المؤشرات الاستراتيجية لتدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز

المؤشر	القيمة	الدلالة الاستراتيجية
النفط المار يوميًا	20–21 مليون برميل	كثافة تدفقات تؤثر مباشرة في السوق العالمي
نسبة من الاستهلاك العالمي	حوالي 20%	اعتماد عالمي مرتفع
نسبة من التجارة البحرية النفطية	حوالي 30%	تركّز التدفقات في ممر واحد
الغاز الطبيعي المسال	الجزء الأكبر من صادرات قطر	أهمية مزدوجة (نفط + غاز)
أهم الوجهات	الصين، الهند، اليابان	اعتماد آسيوي مرتفع

المصدر: (EIA, 2023)؛(IEA, 2022).

تكشف هذه المؤشرات حجم الاعتماد الدولي على مضيق هرمز، الأمر الذي يعزز حساسيته تجاه التوترات الجيوسياسية ويمنحه تأثيرًا مباشرًا في استقرار أسواق الطاقة العالمية كما يبرز المضيق بوصفه ممرًا رئيسيًا لصادرات الغاز الطبيعي المسال، خاصة

القطرية، فضلًا عن اعتماده من قبل الاقتصادات الآسيوية الكبرى، مثل الصين والهند واليابان، الأمر الذي يعكس طبيعة الاعتماد الدولي المتزايد على استقرار الملاحة فيه.

ثانيًا: التدفقات الطاقوية كمصدر للنفوذ الجيوبوليتيكي

إن الحجم الكبير للتدفقات الطاقوية عبر مضيق هرمز يمنحه بعدًا يتجاوز الأهمية الاقتصادية، ليغدو أداة مركزية في إنتاج النفوذ ضمن العلاقات الدولية. فوفقًا لنظرية نقاط الاختناق الاستراتيجية، فإن تركّز كميات ضخمة من الموارد الحيوية في ممر جغرافي ضيق يرفع من قيمته الاستراتيجية، ويمنح الأطراف القادرة على التأثير فيه قوة غير متكافئة تتجاوز حدودها الجغرافية (Klare, 2001, p. 52). غير أن هذه القوة لا تنبع فقط من السيطرة الفعلية، بل أيضًا من القدرة على التهديد أو التعطيل، وهو ما يضفي على المضيق طابعًا ردعيًا في التفاعلات الدولية.

كما تعزز هذه التدفقات من حالة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، حيث تعتمد الدول المستهلكة للطاقة—خاصة في آسيا—بدرجة عالية على استمرارية تدفق النفط عبر المضيق، في حين تمتلك بعض الدول المنتجة أو الإقليمية هامشًا أكبر من القدرة على التأثير في هذه التدفقات. ويؤدي هذا التفاوت في مستويات الاعتماد إلى خلق بنية علاقات غير متوازنة، تمنح الأطراف المرتبطة بالمضيق قدرة على ممارسة نفوذ غير مباشر في النظام الدولي.(Keohane & Nye, 1977, p. 13)

وفي إطار الجيو–اقتصاد، تتحول الطاقة من مجرد مورد اقتصادي إلى أداة سياسية تُستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية، حيث يمكن توظيف التهديد بتعطيل التدفقات أو التأثير في مساراتها كوسيلة للضغط في الأزمات الدولية. ويرى (Blackwill & Harris, 2016) أن هذا النمط من النفوذ يعكس تحولًا في طبيعة القوة، من الاعتماد على الوسائل العسكرية إلى استخدام الأدوات الاقتصادية كآليات للتأثير.(p. 20)

وعليه، فإن الكثافة العالية للتدفقات الطاقوية عبر مضيق هرمز لا تعكس فقط أهميته الاقتصادية، بل تمثل أساسًا بنيويًا لنفوذه الجيوبوليتيكي، حيث تتحول هذه التدفقات إلى مصدر للقوة ينعكس على موازين القوة في النظام الدولي، خاصة في ظل محدودية البدائل الفعالة في المدى القريب.

المطلب الثالث: مركزية المضيق في أمن الإمدادات واستراتيجيات القوى الكبرى

يشكل أمن الإمدادات الطاقوية أحد الركائز الأساسية للأمن القومي للدول، لا سيما في ظل تزايد الترابط بين الاقتصاد العالمي وتدفقات الطاقة. وفي هذا السياق، يبرز مضيق هرمز بوصفه عقدة استراتيجية في منظومة الأمن الطاقوي العالمي، حيث تسعى القوى الكبرى إلى ضمان استقرار تدفقاته وحمايته من أي اضطرابات محتملة، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

أولًا: مركزية المضيق في أمن الإمدادات العالمية

يمثل مضيق هرمز أحد أهم الشرايين الحيوية لإمدادات الطاقة على المستوى العالمي، حيث تعتمد عليه الدول الصناعية الكبرى بدرجات متفاوتة، خاصة في آسيا، التي تُعد الأكثر ارتباطًا بتدفقات النفط القادمة من الخليج العربي. ويؤدي أي اضطراب في هذا الممر إلى تأثيرات فورية في الأسواق العالمية، تتمثل في ارتفاع الأسعار، وتعطل سلاسل الإمداد، وزيادة مستويات عدم اليقين.

ويعكس هذا الدور ما تشير إليه مقاربة الأمن والطاقة المركب، التي تؤكد أن أمن الطاقة لا يقتصر على توفر الموارد، بل يشمل أيضًا أمن النقل واستقرار البيئة الجيوسياسية المرتبطة به .(Cherp & Jewell, 2014, p. 417) ومن هذا المنطلق، يصبح مضيق هرمز عنصرًا حاسمًا في استدامة الإمدادات، وليس مجرد ممر عبور.

جدول (3): مستويات الاعتماد الاستراتيجي للدول الكبرى على نفط الخليج عبر مضيق هرمز

الدولة	نسبة الاعتماد التقريبية	الدلالة الاستراتيجية
اليابان	أكثر من 80%	اعتماد شبه كلي وحساسية عالية
الهند	حوالي 60%	اعتماد مرتفع ونمو طلب مستمر
الصين	أكثر من 40%	اعتماد متزايد مرتبط بالنمو الاقتصادي
كوريا الجنوبية	حوالي 70%	اعتماد كبير مع محدودية البدائل
الاتحاد الأوروبي	بين 20% – 30%	اعتماد متوسط مع تنويع نسبي
الولايات المتحدة	أقل من 15%	اعتماد منخفض نسبيًا

المصدر: International Energy Agency (IEA), 2022؛ BP Statistical Review, 2022.

تُعد الدول الآسيوية، مثل اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية، الأكثر اعتمادًا على مضيق هرمز بسبب حاجتها الكبيرة إلى واردات النفط والغاز لدعم النمو الصناعي والاقتصادي. لذلك فإن أي اضطراب في الملاحة عبر المضيق ينعكس بصورة مباشرة على أمن الطاقة لديها. وفي المقابل، يمتلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مصادر وبدائل أكثر تنوعًا، مما يقلل من مستوى تأثرهما المباشر مقارنة بالدول الآسيوية، رغم استمرار أهمية المضيق بالنسبة للاقتصاد العالمي.

ثانيًا: المضيق في استراتيجيات القوى الكبرى

تُدرك القوى الكبرى الأهمية الجيوبوليتيكية المتزايدة لمضيق هرمز، وهو ما ينعكس في تبنيها استراتيجيات متعددة تهدف إلى تأمين تدفقات الطاقة وضمان استقرار سلاسل الإمداد العالمية. ويمكن تفسير هذه الاستراتيجيات من خلال تداخل عدد من المقاربات النظرية التي توضح طبيعة التنافس الدولي حول الممرات البحرية الحيوية.

1- في ضوء نظرية أمن الممرات البحرية(Maritime Security)

تسعى القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز من خلال تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، باعتبار أن أمن الممرات البحرية يشكل ركيزة أساسية في استقرار النظام الاقتصادي العالمي. وتشير تقارير

International Institute for Strategic Studies (2024)إلى أن الانتشار البحري للقوى الكبرى يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية طرق التجارة الحيوية ومنع أي تهديدات قد تعطل تدفقات الطاقة.

2- في إطار نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ

تعكس استراتيجيات القوى الآسيوية، مثل الصين والهند، سعيًا واضحًا لتقليل درجة الاعتماد على مضيق هرمز، من خلال تنويع مصادر الطاقة وتطوير بدائل لوجستية. ويأتي ذلك استجابة لحالة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، حيث تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة على استمرارية تدفق الطاقة عبر المضيق، مما يدفعها إلى تقليل تعرضها للمخاطر المرتبطة به (Keohane & Nye, 1977). وتؤكد تقارير Asian Development Bank (2023) هذا التوجه من خلال إبراز تنامي الاستثمارات في البنية التحتية الطاقوية البديلة.

3- في إطار مدخل الجيو–اقتصاد(Geo–economics)

في ظل التحولات الراهنة، لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي، بل أصبحت أداة مركزية في التنافس الدولي، حيث تسعى الدول إلى توظيفها لتحقيق أهداف استراتيجية. ويؤكد (Blackwill & Harris, 2016) أن التحكم في الموارد الحيوية يمثل أحد أهم أدوات النفوذ في النظام الدولي. وفي هذا السياق، يُعد مضيق هرمز نقطة ارتكاز جيو–اقتصادية، من خلال التأثير في حركة الأسواق والطاقة عالميًا.

4- في ضوء مرونة سلاسل الإمداد(Supply Chain Resilience)

تتجه بعض الدول إلى تطوير بدائل جزئية، مثل خطوط الأنابيب التي تتجاوز المضيق، في محاولة لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد وتقليل آثار الصدمات المحتملة. غير أن الدراسات الحديثة، مثل تقارير International Energy Agency (2024)، تشير إلى أن هذه البدائل لا تزال محدودة القدرة، ولا تستطيع تعويض الدور المحوري لمضيق هرمز في المدى القريب، مما يعزز من استمرارية أهميته الاستراتيجية.

يتضح أن استراتيجيات القوى الكبرى تجاه مضيق هرمز تنطلق من تداخل معقد بين الأمن البحري، والاعتماد الطاقوي، والمصالح الجيو–اقتصادية، ومحاولات تعزيز مرونة سلاسل الإمداد. وعليه، فإن المضيق لا يمثل مجرد ممر جغرافي، بل يشكل ساحة مركزية لإدارة التنافس الدولي، حيث تتجسد فيه توازنات القوة في النظام العالمي المعاصر.

وتتجلى الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز بوضوح في التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يُستخدم المضيق كأداة ضغط استراتيجية في سياق الصراع الإقليمي والدولي. فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في التهديدات المرتبطة بإمكانية تعطيل الملاحة أو استهداف ناقلات النفط، وهو ما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية وارتفاع مستويات المخاطر الجيوسياسية. وفي المقابل، برزت مسارات دبلوماسية تهدف إلى احتواء هذه التوترات، من خلال قنوات تفاوض غير مباشرة، من بينها اللقاءات التي جرت في (اسلام اباد)، والتي عكست محاولات إقليمية ودولية لتخفيف التصعيد وضمان استمرارية تدفق الطاقة عبر المضيق. ويعكس هذا التداخل بين التصعيد العسكري والمسارات التفاوضية طبيعة

المضيق كساحة تفاعل جيوسياسي معقد، حيث تتقاطع أدوات القوة الصلبة (العسكرية) مع أدوات القوة الناعمة (الدبلوماسية)، مما يعزز من مكانته كمحور رئيسي في إدارة التوازنات الدولية.

المحور الثاني: الجيوبوليتيك الإيراني واستراتيجية التحكم بمضيق هرمز

يُعد مضيق هرمز أحد الركائز الأساسية في الاستراتيجية الجيوبوليتيكية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يمثل نقطة التقاء بين الجغرافيا والطاقة والصراع الدولي. وفي ظل التوترات المتصاعدة في منطقة الخليج، تسعى إيران إلى توظيف موقعها الجغرافي ليس فقط كعامل دفاعي، بل كأداة فاعلة لإنتاج القوة وتعزيز النفوذ الإقليمي.

ولا يمكن فهم هذا الدور بمعزل عن التحولات الجيوسياسية الراهنة، حيث أصبح المضيق جزءًا من معادلة الردع غير المتكافئ، التي تعتمد عليها إيران في مواجهة الضغوط الغربية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية والتنافس مع الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، يتحول المضيق من مجرد ممر مائي إلى أداة استراتيجية متعددة الوظائف، تُستخدم للتأثير في استقرار منظومة الطاقة الدولية وإدارة التوازنات الإقليمية.

المطلب الأول: توظيف إيران للمضيق كأداة ضغط جيوسياسي

تستثمر إيران الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز لتعزيز موقعها الجيوسياسي، إذ تحول المضيق من مجرد ممر بحري لنقل الطاقة إلى ورقة ردع تؤثر في حسابات القوى الدولية، ولا سيما في ظل التوترات المستمرة مع الولايات المتحدة وقد تجلى هذا الدور بوضوح في السنوات الأخيرة، حيث شهدت المنطقة سلسلة من الأحداث المرتبطة بأمن الملاحة، بما في ذلك استهداف ناقلات النفط واحتجاز بعضها، الأمر الذي أسهم في تصاعد المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة مؤقتًا، كما عكست هذه الحوادث هشاشة الممرات الطاقوية وتأثرها المباشر بالتوترات الإقليمية (International Energy Agency, 2024, p. 18)

وتُظهر تحليلات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies, 2024) أن إيران توظف المضيق ضمن استراتيجية «الردع غير المباشر»، من خلال التلويح بإمكانية تعطيل الملاحة البحرية دون الانخراط في مواجهة عسكرية شاملة، بما يمنحها هامشًا من النفوذ في التفاعلات الإقليمية والدولية.

أولًا: العقيدة الإيرانية في التحكم بالممرات البحرية

تعتمد إيران في تعاملها مع مضيق هرمز على مزيج من الاعتبارات العسكرية والجيوسياسية، إذ ترى أن القدرة على التأثير في هذا الممر الحيوي تمثل عنصرًا مهمًا في أمنها القومي. وفي هذا السياق، تعتمد على استراتيجية "منع الوصول/المنطقة المحرمة " (A2/AD)، التي تهدف إلى تقييد حركة الخصوم في المناطق الحيوية دون الدخول في مواجهة مباشرة (International Institute for Strategic Studies, 2024).

وقد عززت إيران هذه الاستراتيجية من خلال تطوير قدراتها البحرية، خاصة عبر الحرس الثوري، باستخدام الزوارق السريعة والصواريخ الساحلية والألغام البحرية، بما يمنحها قدرة على التأثير في أمن الملاحة وفرض نمط من الردع غير المباشر. كما تستند هذه المقاربة إلى مفهوم القوة غير المتكافئة، حيث تسعى إيران إلى تعويض الفجوة العسكرية مع القوى الكبرى عبر توظيف الجغرافيا والوسائل منخفضة الكلفة وعالية التأثير. (Center for Strategic and International Studies, 2024)

وتعكس هذه السياسة نمطًا من إدارة الأزمات يقوم على التوازن بين التصعيد المحدود والمرونة السياسية، بما يسمح لإيران باستخدام المضيق كأداة ضغط جيوسياسي ضمن التفاعلات الإقليمية والدولية.

1- الردع الهجين(Hybrid Deterrence)

يعكس السلوك الإيراني تطبيقًا واضحًا لمفهوم الردع الهجين، الذي يقوم على توظيف مزيج من الأدوات العسكرية وغير العسكرية، مثل التهديدات المحدودة، والضغط الاقتصادي، والتأثير في الأسواق، دون الوصول إلى مواجهة شاملة. ويتجلى ذلك في اعتماد إيران على عمليات محدودة التأثير لكنها ذات دلالات استراتيجية، تهدف إلى خلق حالة مستمرة من عدم اليقين في بيئة الملاحة الدولية(International Institute for Strategic Studies, 2024 ؛ Center for Strategic and International Studies, 2024).

2- أمن التحول الطاقوي(Energy Transition Security)

يمكن فهم هذا السلوك أيضًا في إطار أمن التحول الطاقوي، حيث تسعى إيران إلى استثمار استمرار الاعتماد العالمي على النفط والغاز خلال المرحلة الانتقالية للنظام الطاقوي. وفي هذا السياق، يحتفظ مضيق هرمز بأهمية استراتيجية متجددة، رغم التوسع في مصادر الطاقة البديلة.(IEA, 2024)

3- البنية التحتية البحرية الحرجة(Critical Maritime Infrastructure)

يبرز كذلك مفهوم البنية التحتية البحرية الحرجة في تفسير تركيز إيران على الممرات البحرية ومنشآت الطاقة المرتبطة بها، حيث لم يعد الصراع مقتصرًا على السيطرة الجغرافية، بل امتد ليشمل التأثير في شبكات النقل والبنية التحتية التي تضمن تدفق الطاقة عالميًا. ويعكس ذلك تحولًا في طبيعة التهديدات نحو أنماط مركبة تستهدف استقرار النظام الطاقوي من خلال نقاطه الأكثر حساسية(International Maritime Organization, 2023 ؛ United Nations Conference on Trade and Development, 2022).

وعليه، يكشف السلوك الإيراني في مضيق هرمز عن تحول نوعي في أنماط ممارسة القوة، حيث لم تعد السيطرة تُمارس عبر الهيمنة المباشرة، بل من خلال إدارة المخاطر والتأثير في بيئة التدفقات الطاقوية. ويعكس هذا التحول تداخلًا بين أدوات الردع الهجين، واستثمار هشاشة المرحلة الانتقالية في النظام الطاقوي، واستهداف البنية التحتية البحرية الحرجة، بما يجعل المضيق ساحة لإنتاج النفوذ أكثر من كونه مجالًا للصراع التقليدي. ومن ثم، فإن فهم هذا السلوك يتطلب تجاوز المقاربات الكلاسيكية نحو أطر تحليلية تفسر ديناميكيات القوة في النظام الدولي المعاصر.

ثانيًا: استراتيجية التهديد بإغلاق المضيق

تعتمد إيران على استراتيجية التهديد بإغلاق مضيق هرمز بوصفها أداة ضغط جيوسياسي ضمن منظومة أوسع من أدوات الردع غير المباشر، خاصة خلال فترات التصعيد السياسي وفرض العقوبات الاقتصادية. ولا يُفهم هذا التهديد باعتباره خيارًا عمليًا للإغلاق الكامل بقدر ما يمثل أداة تأثير محسوبة تهدف إلى إعادة تشكيل سلوك الفاعلين الدوليين.

وقد تكررت هذه التهديدات في سياقات مختلفة، لا سيما خلال الأزمات المرتبطة بالعقوبات الأمريكية والتوترات الإقليمية، حيث أدى مجرد التلويح بإمكانية تعطيل الملاحة إلى تقلبات فورية في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط. وتشير تقارير

International Energy Agency (2024)إلى أن أسواق الطاقة تتفاعل بشكل حساس مع أي إشارات تتعلق بأمن مضيق هرمز، حتى في غياب تعطيل فعلي.

ولا يعني ذلك أن إيران تسعى إلى إغلاق المضيق فعليًا، بل تعتمد على ما يمكن تسميته بـ**"الردع الإدراكي Cognitive) " (Deterrence**، حيث يكفي خلق حالة من عدم اليقين في الأسواق لتحقيق أهداف استراتيجية. ويتقاطع هذا النهج مع مفهوم **"الإزعاج المحدود(Micro-Disruption Strategy)** "، الذي يقوم على تنفيذ أو التهديد بعمليات محدودة لكنها ذات تأثير رمزي كبير، مثل استهداف ناقلات النفط أو التلويح بإغلاق المضيق.

ويتوافق هذا السلوك مع منطق الجيو-اقتصاد، حيث تُستخدم الممرات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية Blackwill) (Harris, 2016, p. 20 &، كما يعكس حالة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، إذ تعتمد الدول الصناعية على المضيق بدرجة أكبر، مما يمنح إيران قدرة على التأثير غير المباشر.(Keohane & Nye, 1977, p. 13)

ثالثًا: أدوات الردع (العسكرية وغير المتماثلة)

تعتمد إيران على مزيج من الأدوات العسكرية وغير التقليدية لتعزيز قدرتها على التأثير في أمن الملاحة داخل مضيق هرمز، وذلك ضمن إطار الحرب غير المتماثلة، التي تهدف إلى تعويض الفجوة في القدرات العسكرية التقليدية مع القوى الكبرى.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطويرًا ملحوظًا في هذه الأدوات، خاصة في ظل التوترات مع الولايات المتحدة، حيث ركزت إيران على بناء قدرات منخفضة الكلفة وعالية التأثير. وتشير تحليلات International Institute for Strategic Studies (2024)إلى أن هذه الأدوات تمنح إيران قدرة على تنفيذ عمليات تعطيل سريعة دون الانخراط في مواجهة شاملة. كما يؤكد (Cordesman, 2019, p. 45)أن هذه الاستراتيجية تمنح إيران قدرة فعالة على تهديد الملاحة في المضيق، خاصة من خلال تكتيكات تعتمد على السرعة والمفاجأة والتكلفة المنخفضة، وهو ما يجعلها نموذجًا متقدمًا للحرب غير المتكافئة في الممرات البحرية.

جدول (4): أدوات الردع الإيرانية في مضيق هرمز

الأداة	النوع	الدور الاستراتيجي	نطاق التأثير التقريبي
الزوارق السريعة	بحرية غير متماثلة	تنفيذ هجمات سريعة ومباغتة وفرض تهديد تكتيكي على السفن	قصير (0–50 كم)
الألغام البحرية	دفاعية/هجومية غير تقليدية	تعطيل الملاحة ورفع تكلفة العبور وإغلاق الممرات الحيوية	موضعي / مناطق ضيقة

الصواريخ الساحلية	صواريخ مضادة للسفن	فرض منطقة منع وصول (A2/AD) واستهداف السفن من مسافات بعيدة	متوسط–بعيد (50–300 كم)
الطائرات بدون طيار	استطلاع وهجوم	المراقبة المستمرة وتنفيذ ضربات دقيقة منخفضة الكلفة	متوسط (حتى 200 كم)
الحرب الإلكترونية	غير تقليدية / سيبرانية	تعطيل أنظمة الملاحة والاتصالات وإرباك العمليات البحرية	واسع / غير محدد

ال مصدر Cordesman, 2019؛–International Institute for Strategic Studies (IISS), 2021

تعكس هذه الأدوات طبيعة الردع غير المتكافئ الذي تعتمد عليه إيران، حيث يتم تعويض محدودية القدرات التقليدية عبر وسائل منخفضة الكلفة وعالية التأثير، بما يتيح لها التأثير في أمن الملاحة دون الانخراط في مواجهة عسكرية شاملة.

المطلب الثاني: المضيق كأداة في الصراع الدولي

لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر لنقل الطاقة، بل أصبح فضاءً مركزيًا لإدارة الصراع الدولي، حيث تتقاطع فيه المصالح الجيو–اقتصادية للقوى الكبرى مع استراتيجيات الفاعلين الإقليميين. ويعكس هذا التحول انتقال الممرات البحرية من كونها قنوات عبور إلى أدوات إنتاج للقوة، تُستخدم فيها وسائل الضغط الاقتصادي والعسكري لتحقيق أهداف سياسية.

أولًا: المضيق في سياق التنافس الأمريكي–الإيراني

يُعد مضيق هرمز أحد أبرز نقاط الاحتكاك في التنافس بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تسعى كل منهما إلى فرض معادلة ردع تحقق مصالحها الاستراتيجية. إلى أن التنافس بين الفاعلين الدوليين في الشرق الأوسط أسهم في تعميق الصراعات الإقليمية وزيادة حالة عدم الاستقرار نتيجة تداخل المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للقوى الكبرى، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على أمن الممرات الاستراتيجية وتدفقات الطاقة العالمية (الجميلي .2025، ص. 12)

فالولايات المتحدة تعتمد على تموضعها العسكري في الخليج لضمان حرية الملاحة وتأمين تدفقات الطاقة، في حين توظف إيران موقعها الجغرافي وقدراتها غير المتماثلة كأداة ضغط في مواجهة النفوذ الأمريكي.

تنبع أهمية مضيق هرمز في التنافس الدولي من دوره الحيوي في حركة الطاقة العالمية، حيث ينعكس أي اضطراب فيه على تدفقات النفط، مما يعزز مكانته كمجال للصراع على النفوذ والمصالح الدولية الكبرى .(Klare, 2001, p. 52) كما أسهمت حساسية أسواق الطاقة تجاه التوترات السياسية في تعزيز البعد الجيو–اقتصادي للمضيق، بوصفه عنصرًا مؤثرًا في الاقتصاد العالمي(Blackwill & Harris, 2016, p. 20)

ويعكس هذا التنافس حدود القوة العسكرية التقليدية في البيئات البحرية المعقدة، إذ إن السيطرة الكاملة على ممر حيوي كمضيق هرمز تبقى أمرًا بالغ الصعوبة، وهو ما يفسح المجال أمام تصاعد الاستراتيجيات غير المتكافئة في إدارة الصراع (Center for Strategic and International Studies, 2024).

ثانيًا: الجغرافيا الأمريكية في الخليج وحماية المصالح

يرتبط الوجود الأمريكي في منطقة الخليج ببعد جغرافي–استراتيجي يتجاوز مجرد المواجهة مع إيران، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين موقعها في قلب النظام الطاقوي العالمي من خلال الانتشار العسكري في محيط المضيق. ويعكس هذا التمركز تطبيقًا عمليًا لمفهوم أمن الممرات البحرية(Maritime Security) ، الذي يربط بين السيطرة الجغرافية وضمان استقرار التجارة الدولية. وتؤكد دراسات حديثة منشورة في مجلات آسيوية، مثل Global Journal Al-Thaqafah (2023)، أن الحضور الأمريكي في الخليج يُفسَّر باعتباره استراتيجية احتواء مزدوجة، تهدف إلى حماية تدفقات الطاقة من جهة، ومنع القوى الإقليمية من فرض سيطرة أحادية على الممرات البحرية من جهة أخرى.

كما تشير تقارير Asian Development Bank (2023)إلى أن استقرار مضيق هرمز يعد امرا مهما في أمن الطاقة الآسيوي، مما يعزز من أهمية الدور الأمريكي في ضمان استمرارية الإمدادات.

ثالثًا: انعكاسات الصراع على أمن الملاحة الدولية

يؤدي التنافس الأمريكي–الإيراني إلى زيادة هشاشة أمن الملاحة في مضيق هرمز، حيث ترتفع احتمالات الحوادث البحرية، واستهداف السفن، والتصعيد العسكري. وقد شهدت السنوات الأخيرة حوادث متعددة، مثل احتجاز ناقلات النفط والهجمات على السفن التجارية، مما يعكس طبيعة المخاطر المتزايدة في هذا الممر الحيوي.

وتؤكد هذه التطورات ما تشير إليه مقاربة الأمن الطاقوي المركب، حيث لا يقتصر التهديد على توفر الموارد، بل يمتد إلى أمن النقل واستقرار الممرات البحرية .(Cherp & Jewell, 2014, p. 417) كما تبرز هذه الحالة تطبيقًا عمليًا لمفهوم **مرونة سلاسل الإمداد(Supply Chain Resilience)** ، حيث يؤدي أي اضطراب في المضيق إلى تأثيرات متسلسلة على الاقتصاد العالمي.

ويمكن تفسير هذه التفاعلات من خلال مفهوم "**الردع الهجين(Hybrid Deterrence)** "، حيث تتداخل أدوات القوة العسكرية مع الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، مما يجعل مضيق هرمز ساحة لإدارة التوازنات الدولية المعقدة.

يتضح أن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر جغرافي، بل أصبح أداة مركزية في الصراع الدولي، حيث يجمع بين كونه نقطة اختناق استراتيجية، ومجالًا للأمن البحري، وأداة جيو–اقتصادية لإنتاج النفوذ. ويعكس التنافس الأمريكي–الإيراني في هذا المضيق تحولًا في طبيعة الصراع الدولي، من المواجهة المباشرة إلى إدارة التوتر عبر أدوات غير تقليدية، مما يعزز من أهمية المضيق في تشكيل توازنات القوة في النظام العالمي المعاصر.

ولتوضيح طبيعة التهديدات الأمنية المرتبطة بالمضيق وانعكاساتها الجيوسياسية خلال السنوات الأخيرة، يبيّن الجدول الآتي أبرز هذه التهديدات والأطراف المؤثرة فيها وتأثيراتها على استقرار المنطقة وأسواق الطاقة العالمية.

جدول (5): أنماط التهديدات الأمنية في مضيق هرمز وانعكاساتها الجيوسياسية

السنة	الحدث	نوع التهديد	الأطراف المؤثرة	التأثير الجيوسياسي
2019	استهداف ناقلات نفط	تخريب	إيران (اتهامات)	ارتفاع الأسعار
2021	هجمات على سفن	غير مباشر	وكلاء	توسع الصراع
2023	تعزيز الوجود الأمريكي	عسكري	الولايات المتحدة	عسكرة الممر
2025–2026	استمرار التوترات وعمليات إزعاج محدودة	تهديد غير مباشر	أطراف إقليمية	ترسيخ عدم الاستقرار

المصدر(International Energy Agency (2024 :؛ International Institute for Strategic Studies (2024؛ Center for Strategic and International Studies (2024)؛ (EIA, 2023)؛ Asian Development Bank (2023).

يكشف الجدول عن تحول التهديدات في مضيق هرمز من حوادث متفرقة إلى نمط استراتيجي قائم على "الإزعاج المحدود"، حيث تُستخدم عمليات منخفضة الحدة لخلق حالة مستمرة من عدم الاستقرار دون الوصول إلى مواجهة شاملة. ويعكس هذا النمط تداخل أدوات الردع غير المتكافئ مع الحسابات الجيو–اقتصادية، بما يجعل المضيق أداة ضغط فعّالة في إدارة الصراع الدولي.

ثالثًا: دور الفاعلين غير الدوليين

لم يعد الصراع في مضيق هرمز مقتصرًا على التفاعلات بين الدول، بل أصبح يتسم بطابع مركب تشارك فيه فواعل غير دولية، مثل الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب، والشركات الأمنية الخاصة، التي تؤدي دورًا متزايدًا في تشكيل بيئة الأمن البحري. ويعكس هذا التحول انتقال الصراع من نمط تقليدي قائم على الدولة إلى نمط شبكي متعدد المستويات تتداخل فيه الأدوار بين الفاعلين.(Stockholm International Peace Research Institute, 2024)

تُسهم هذه الفواعل في تعقيد المشهد الأمني من خلال تبني تكتيكات غير تقليدية، مثل الهجمات المحدودة على السفن أو تعطيل الملاحة بوسائل غير مباشرة، مما يؤدي إلى رفع مستويات عدم اليقين وزيادة تكاليف التأمين والنقل، وهو ما يندرج ضمن أنماط التهديدات الهجينة في الممرات البحرية الحيوية.(International Maritime Organization, 2023) كما يعكس انتشار

الشركات الأمنية الخاصة اتجاهًا متزايدًا نحو خصخصة الأمن البحري، حيث تُسند بعض مهام الحماية إلى جهات غير حكومية، الأمر الذي يعيد تشكيل مفهوم السيادة في الفضاءات البحرية الدولية.(Global Journal Al-Thaqafah, 2023)

ويتقاطع هذا الواقع مع مفهوم الأمن المركب، حيث تتداخل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في تشكيل بنية أمنية متعددة المستويات، كما يندرج ضمن إطار التهديدات الهجينة التي تجمع بين أدوات تقليدية وغير تقليدية لتحقيق تأثيرات غير متكافئة.(Bueger, 2015, p. 162)

المحور الثالث: مضيق هرمز وإشكالية الأمن الطاقوي العالمي

أصبح الأمن الطاقوي في العقود الأخيرة من أكثر القضايا ارتباطًا بالاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي، نتيجة الاعتماد المتزايد للدول الصناعية على تدفقات النفط والغاز القادمة من مناطق الإنتاج الرئيسة، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي. وفي هذا السياق، يبرز مضيق هرمز بوصفه أحد أهم الممرات البحرية التي تتحكم في استمرارية الإمدادات الطاقوية العالمية، نظرًا لمرور نسبة كبيرة من تجارة النفط والغاز عبره.

ولا تنبع أهمية المضيق من موقعه الجغرافي فحسب، بل من تأثيره المباشر في استقرار الأسواق العالمية، إذ يؤدي أي اضطراب أمني أو سياسي في محيطه إلى انعكاسات فورية على أسعار الطاقة، وتكاليف النقل والتأمين، فضلًا عن تأثيره في استقرار سلاسل الإمداد الدولية. كما أن تصاعد التوترات الإقليمية والدولية المرتبطة بالمضيق جعل منه عنصرًا محوريًا في معادلة الأمن الطاقوي العالمي.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المحور دور مضيق هرمز في استقرار النظام الطاقوي العالمي، من خلال تحليل ديناميكيات تدفقات الطاقة، وبيان حجم اعتماد الاقتصادات الكبرى عليه، فضلًا عن دراسة تأثير الأزمات والتوترات الجيوسياسية في استقرار الأسواق العالمية، مع تقييم حدود البدائل الاستراتيجية المتاحة لتقليل الاعتماد عليه مستقبلًا.

المطلب الأول: ديناميكيات تدفقات النفط والغاز وأثرها في الاقتصاد العالمي

ترتبط الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز بحجم تدفقات النفط والغاز التي تمر عبره يوميًا، إذ يشكل الممر البحري الرئيس لصادرات الطاقة القادمة من الخليج العربي نحو الأسواق الدولية، خاصة الأسواق الآسيوية الأكثر اعتمادًا على واردات الطاقة. وقد أدى هذا الدور إلى جعل المضيق عنصرًا أساسيًا في استقرار النظام الطاقوي العالمي، نظرًا لارتباط أمن الإمدادات العالمية باستمرار الملاحة فيه.(International Energy Agency, 2024)

كما يعكس هذا الواقع حالة من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، نتيجة تفاوت قدرة الدول المستهلكة على إيجاد بدائل سريعة للإمدادات العابرة للمضيق، مقارنة باستمرار اعتمادها على النفط والغاز الخليجي لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والصناعية (Keohane & Nye, 1977, p. 13).

أولًا: حجم تدفقات النفط والغاز عبر المضيق

يشكل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية لنقل الطاقة في العالم، حيث تمر عبره كميات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال المتجهة من دول الخليج العربي إلى الأسواق الدولية. وتبرز أهمية المضيق بصورة خاصة في تجارة الغاز الطبيعي المسال، ولا سيما الصادرات القطرية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على أمن الملاحة في هذا الممر الحيوي.

كما أن تمركز هذه التدفقات داخل ممر بحري ضيق يزيد من حساسيته تجاه الأزمات الأمنية والتوترات الإقليمية، الأمر الذي يجعل أي اضطراب فيه ذا تأثير مباشر على استقرار الإمدادات والأسواق العالمية (International Energy Agency, 2023, p. 112؛ Oxford Institute for Energy Studies, 2022, p. 34).

ويمنح هذا الدور المضيق أهمية تتجاوز بعده الاقتصادي، إذ يتحول إلى عنصر مؤثر في التفاعلات الجيوسياسية المرتبطة بالطاقة والنفوذ الدولي، خاصة في ظل محدودية البدائل القادرة على تعويض دوره الحيوي في المدى القريب (Mousavian, 2020, p. 88).

جدول (7): مؤشرات الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في تجارة الطاقة العالمية

المؤشر	القيمة التقريبية	الدلالة الاستراتيجية
نسبة النفط المنقول بحرًا	~30%	اعتماد عالمي مرتفع
النفط المار يوميًا	20–21 مليون برميل	تأثير مباشر على العرض العالمي
الغاز الطبيعي المسال	نسبة كبيرة من صادرات قطر	اعتماد إقليمي مركز
طبيعة الممر	ضيق وحساس	نقطة اختناق استراتيجية
البدائل	محدودة	انخفاض مرونة الإمداد

المصدر IEA (2023)؛ EIA (2023)؛ OIES (2022) ؛ International Energy Forum (2024).

يوضح الجدول المكانة المحورية لمضيق هرمز في النظام الطاقوي العالمي، إذ يؤدي تركّز تدفقات الطاقة فيه إلى زيادة حساسية الأسواق تجاه أي اضطراب محتمل، الأمر الذي يعزز من أهميته الاستراتيجية في استقرار الاقتصاد العالمي.

ثانيًا: دور المضيق في استقرار الأسواق العالمية

يرتبط استقرار أسواق النفط والغاز العالمية بدرجة كبيرة بأمن الملاحة في مضيق هرمز، لذلك تنعكس التوترات السياسية أو التهديدات الأمنية المرتبطة بالمضيق بصورة مباشرة على أسعار الطاقة ومستويات المخاطر الجيوسياسية.

كما أن الممرات البحرية الاستراتيجية تمثل نقاطًا حساسة في التجارة الدولية، إذ يؤدي أي اضطراب في حركة الملاحة إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار النفط والسلع المرتبطة به.(UNCTAD, 2022, p. 78)

وتتسم الأسواق النفطية بحساسية عالية تجاه التوقعات المستقبلية، لذلك لا تقتصر آثار الأزمات على الاضطرابات الفعلية، بل تمتد إلى التهديدات المحتملة، حيث يؤدي التلويح بأي خطر في المضيق إلى تقلبات سعرية فورية نتيجة تصاعد مستويات عدم اليقين في الأسواق العالمية.(Chatham House, 2021, p. 41)

ومن ثم، أصبح مضيق هرمز عنصرًا مؤثرًا في استقرار الاقتصاد العالمي، نظرًا لارتباطه المباشر بأمن الإمدادات الطاقوية واستقرار حركة التجارة الدولية.

ثالثًا: تأثير التدفقات الطاقوية على الاقتصاد العالمي

تمثل تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز عنصرًا أساسيًا في استمرارية النشاط الاقتصادي العالمي، حيث تعتمد عليها قطاعات حيوية مثل الصناعة والنقل والتجارة الدولية وتوليد الطاقة. ولذلك فإن أي اضطراب في هذه التدفقات يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية واسعة تشمل ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة معدلات التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، خاصة في الدول المستوردة للطاقة.(World Bank, 2022, p. 56)

كما تكشف هذه التأثيرات عن هشاشة النظام الطاقوي العالمي أمام الأزمات المرتبطة بالممرات البحرية الاستراتيجية، حيث تنتقل آثار اضطراب الإمدادات بسرعة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة الترابط الكبير بين الأسواق العالمية وسلاسل التوريد الدولية.

ويؤدي ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري خلال الأزمات إلى زيادة أسعار السلع والخدمات عالميًا، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والتجاري للدول الصناعية والنامية على حد سواء (Center for Strategic and International Studies, 2023, p. 27).

وعليه، فإن مضيق هرمز لا يمثل مجرد ممر لنقل الطاقة، بل يشكل عنصرًا بنيويًا في استقرار الاقتصاد العالمي، بسبب ارتباطه المباشر بأمن الإمدادات واستقرار الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: مضيق هرمز ركيزة اساسية في الأمن الطاقوي العالمي

يمثل الأمن الطاقوي أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي، نتيجة الاعتماد المتزايد للدول الصناعية على تدفقات النفط والغاز العابرة للممرات البحرية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يحتل مضيق هرمز موقعًا محوريًا في منظومة الطاقة العالمية، بوصفه المعبر الرئيس لإمدادات النفط والغاز القادمة من الخليج العربي نحو الأسواق الدولية.

كما أن محدودية البدائل القادرة على تعويض دوره تعزز من أهميته في بنية الأمن الطاقوي العالمي، وتجعل أي اضطراب في الملاحة عبره مصدرًا مباشرًا لعدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع المخاطر الجيوسياسية.

أولًا: اعتماد الدول الكبرى على مضيق هرمز

تعتمد الاقتصادات الصناعية الكبرى، خاصة في آسيا، بصورة كبيرة على واردات النفط والغاز القادمة من منطقة الخليج العربي عبر مضيق هرمز. وتُعد دول مثل اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية من أكثر الدول ارتباطًا باستقرار تدفقات الطاقة في هذا الممر الحيوي، بسبب ارتفاع الطلب الداخلي على الطاقة واستمرار النمو الصناعي والاقتصادي فيها.(BP, 2023, p. 31)

كما تمثل آسيا الوجهة الرئيسة لمعظم صادرات النفط العابرة للمضيق، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للتأثر بأي اضطراب أمني أو سياسي قد يؤثر في حركة الملاحة البحرية.(US Energy Information Administration, 2023)

ويمنح هذا الاعتماد مضيق هرمز أهمية استراتيجية متزايدة، إذ يتحول استقرار الملاحة فيه إلى عامل مؤثر في استقرار الاقتصادات الصناعية الكبرى، وفي استمرارية حركة التجارة والطاقة العالمية.

جدول (8): اعتماد الدول الآسيوية على نفط الخليج عبر مضيق هرمز

الدولة	نسبة الاعتماد التقريبية	الدلالة الاستراتيجية
اليابان	أكثر من 80%	اعتماد شبه كلي على نفط الخليج
كوريا الجنوبية	70%تقريبًا	حساسية عالية لأي اضطراب
الهند	60%تقريبًا	اعتماد متزايد مع نمو الاقتصاد
الصين	40–50%	أكبر مستورد عالمي للطاقة
دول جنوب شرق آسيا	30–40%	اعتماد متوسط ومتنامي

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على(2023) BP ؛ (US (EIA, 2023؛ International Energy Agency (2024).

يوضح الجدول أن الدول الآسيوية تمثل الطرف الأكثر اعتمادًا على تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، حيث ترتفع نسب الاعتماد بصورة واضحة في اليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين. ويعكس هذا الواقع طبيعة الاختلال في منظومة الاعتماد الطاقوي العالمي، إذ تصبح هذه الاقتصادات أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر المرتبطة بأي اضطراب في المضيق، بما يعزز من أهميته الجيوسياسية والاستراتيجية.

ثانيًا: مضيق هرمز كركيزة بنيوية في الأمن الطاقوي العالمي

يحتل مضيق هرمز موقعًا مركزيًا في هيكل الأمن الطاقوي العالمي، نظرًا لارتباط استقرار أسواق الطاقة باستمرارية التدفقات النفطية والغازية العابرة له. ولا تنبع أهمية المضيق من حجم الإمدادات فقط، بل من طبيعة الاعتماد البنيوي عليه داخل النظام

الطاقوي العالمي، الأمر الذي يجعله أحد أبرز نقاط الاختناق الاستراتيجية في العالم (Oxford Institute for Energy Studies, 2022, p. 41).

كما أن استمرار الطلب العالمي على النفط والغاز، خاصة في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، أسهم في تعزيز مركزية المضيق ضمن منظومة الطاقة الدولية، رغم محاولات تنويع مصادر الطاقة وتطوير بدائل لوجستية لتقليل الاعتماد عليه.

وترتبط حساسية المضيق أيضًا بطبيعة الأسواق النفطية، التي تتأثر بصورة سريعة بأي تهديدات أو اضطرابات أمنية في منطقة الخليج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة مستويات المخاطر الجيوسياسية.(Chatham House, 2021, p. 41)

ومن ثم، فإن مضيق هرمز يمثل عنصرًا بنيويًا في الأمن الطاقوي العالمي، نتيجة الترابط الوثيق بين استقرار الملاحة فيه واستقرار الاقتصاد العالمي.

ثالثًا: حدود البدائل الاستراتيجية واستمرار الاعتماد

على الرغم من الجهود الدولية الرامية إلى تقليل الاعتماد على مضيق هرمز، من خلال إنشاء خطوط أنابيب بديلة وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، فإن هذه البدائل ما تزال محدودة القدرة مقارنة بحجم التدفقات الطاقوية التي تمر عبر المضيق. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن خطوط الأنابيب البديلة لا تستطيع استيعاب سوى جزء محدود من صادرات النفط الخليجية، الأمر الذي يبقي المضيق في موقعه المركزي ضمن سلاسل الإمداد العالمية (Center for Strategic and International Studies, 2023, p. 33).

كما أن التحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة، رغم تسارعه خلال السنوات الأخيرة، لم يصل بعد إلى مستوى يمكنه من تقليص الاعتماد على النفط والغاز بصورة جذرية، في ظل استمرار الطلب العالمي المرتفع على الطاقة التقليدية (International Renewable Energy Agency, 2023, p. 52).

لذلك يبقى مضيق هرمز عنصرًا حاسمًا في استقرار النظام الطاقوي العالمي، نظرًا لصعوبة إيجاد بدائل قادرة على تعويض دوره الاستراتيجي في المدى القريب، الأمر الذي يعزز من استمرارية أهميته الاقتصادية والجيوسياسية.

المطلب الثالث: ضعف النظام العالمي أمام ازمات مضيق هرمز

رغم التطور الكبير الذي شهدته أسواق الطاقة العالمية خلال العقود الأخيرة، فإن النظام الطاقوي العالمي ما يزال يعاني من هشاشة هيكلية واضحة نتيجة الاعتماد المرتفع على الممرات البحرية الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز. ويؤدي هذا الاعتماد إلى جعل الأسواق العالمية شديدة الحساسية تجاه الأزمات السياسية والأمنية التي قد تهدد استمرارية تدفقات النفط والغاز عبر المضيق.(EIA, 2024)

كما أن الترابط الكبير بين أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي يجعل أي اضطراب في المضيق قادرًا على إحداث تأثيرات متسلسلة تشمل الأسعار، وسلاسل الإمداد، والاستقرار الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يعكس مركزية المضيق في منظومة الأمن الطاقوي الدولي.

أولًا: التأثيرات الفورية على أسعار النفط

تؤدي التوترات السياسية والأمنية في مضيق هرمز إلى انعكاسات مباشرة وسريعة على أسعار النفط العالمية، نتيجة حساسية الأسواق تجاه أمن الإمدادات واستقرار حركة الملاحة البحرية. لذلك تتفاعل الأسواق مع أي تهديد محتمل من خلال ارتفاع الأسعار تحسبًا لاحتمال تعطل التدفقات النفطية، حتى في حال عدم حدوث اضطراب فعلي (US Energy Information Administration, 2023).

كما أن التلويح بإغلاق المضيق أو استهداف السفن التجارية يؤدي إلى ارتفاع ما يعرف بـ"علاوة المخاطر الجيوسياسية"، حيث تعيد الأسواق تسعير النفط استنادًا إلى احتمالات التهديد ومستويات عدم اليقين، وليس فقط وفق معادلة العرض والطلب التقليدية (Chatham House, 2021, p. 44).

جدول (9): تأثير التوترات الجيوسياسية في مضيق هرمز على أسعار النفط(2019–2025)

السنة	نوع الحدث	الحالة الجيوسياسية	سعر النفط قبل الحدث (دولار/برميل)	السعر بعد الحدث (دولار/برميل)	نسبة التغير
٢٠١٩	هجمات بحرية	هجمات خليج عُمان	٦٠–٦٥	٦٨–٧٥	↑ ١٠–١٥٪
٢٠١٩	احتجاز ناقلات	أزمة إيران–بريطانيا	٦٥–٧٠	٧٢–٧٨	↑ ٨–١٢٪
٢٠٢١	هجمات غير مباشرة	استهداف سفن تجارية	٧٠–٧٥	٧٥–٨٢	↑ ٧–١٠٪
٢٠٢٣	تهديدات سياسية	تصاعد التوترات الإقليمية	٧٥–٨٠	٨٠–٩٠	↑ ٥–١٢٪
٢٠٢٤	تصعيد إقليمي	توترات الخليج والبحر الأحمر	٨٠–٨٥	٨٥–٩٥	↑ ٥–١٠٪
٢٠٢٥	مخاطر أمنية مستمرة	تحذيرات الملاحة الدولية	٧٨–٨٥	٨٢–٩٢	↑ ٤–٨٪

المصدر US Energy Information Administration :(2023؛ 2024)؛ International Energy Agency (2024)؛ Chatham House (2021؛ 2024

يوضح الجدول أن أسعار النفط تتأثر بصورة مباشرة بالتوترات الأمنية والسياسية المرتبطة بمضيق هرمز، حيث تؤدي الأزمات والتهديدات إلى ارتفاعات متتالية في الأسعار نتيجة تصاعد المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات العالمية.

ثانيًا: انعكاسات الأزمات على الاقتصاد العالمي

لا تقتصر تأثيرات اضطرابات مضيق هرمز على أسواق النفط وحدها، بل تمتد لتشمل الاقتصاد العالمي بأكمله، نتيجة الارتباط الوثيق بين الطاقة والنشاط الاقتصادي الدولي. فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، الأمر الذي ينعكس على أسعار السلع والخدمات ويؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم، خاصة في الدول المستوردة للطاقة (World Bank, 2022, p. 61).

كما تؤثر الأزمات المرتبطة بالمضيق في استقرار سلاسل التوريد العالمية، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، إضافة إلى احتمالات تأخر الإمدادات وتعطل حركة التجارة الدولية. وتزداد حدة هذه التأثيرات في الاقتصادات الصناعية المعتمدة بصورة كبيرة على واردات الطاقة القادمة من الخليج العربي.

ويكشف هذا الواقع عن مدى هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام الأزمات الطاقوية، حيث يمكن لأي اضطراب محدود في مضيق هرمز أن يتحول بسرعة إلى أزمة اقتصادية واسعة النطاق نتيجة الترابط الكبير بين الأسواق العالمية.

ثالثًا: هشاشة النظام الطاقوي العالمي واستمرار المخاطر

تعكس الأزمات المتكررة المرتبطة بمضيق هرمز استمرار هشاشة النظام الطاقوي العالمي أمام المخاطر الجيوسياسية، رغم الجهود الدولية الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة وتطوير بدائل للإمدادات التقليدية.

فحتى مع توسع استخدام الطاقة المتجددة وتطوير خطوط أنابيب بديلة، ما تزال الأسواق العالمية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز المنقولين عبر المضيق، الأمر الذي يجعل استقرار النظام الطاقوي مرتبطًا بصورة مباشرة بأمن هذا الممر الحيوي (International Energy Agency, 2024).

كما أن محدودية البدائل القادرة على تعويض الحجم الكبير للتدفقات العابرة للمضيق تعزز من استمرار المخاطر المرتبطة به، وتمنح التوترات الجيوسياسية في المنطقة تأثيرًا واسعًا في الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة الدولية.

وعليه، فإن مضيق هرمز سيبقى أحد أكثر نقاط الاختناق حساسية في النظام الطاقوي العالمي، نتيجة استمرار الاعتماد الدولي عليه وصعوبة إيجاد بدائل قادرة على تقليل أهميته الاستراتيجية في المدى القريب.

المبحث الرابع: استراتيجيات التكيف وإعادة التوازن في النظام الطاقوي العالمي (أفق 2026)

في ظل التحديات الجيوسياسية المرتبطة بمضيق هرمز، تتجه الدول إلى تبني استراتيجيات تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالممرات البحرية الحساسة، عبر تنويع مسارات نقل الطاقة وتطوير البدائل الاستراتيجية. ويعكس هذا التوجه محاولة لإعادة التوازن داخل النظام الطاقوي العالمي، بما يعزز مرونة سلاسل الإمداد ويحد من تأثير الأزمات الجيوسياسية في العرض والطلب على مصادر الطاقة.

أولًا: البدائل الاستراتيجية وتقليص الاعتماد على مضيق هرمز

تسعى الدول إلى تقليل الاعتماد على مضيق هرمز من خلال تطوير خطوط الأنابيب البرية، كما في مشاريع السعودية والإمارات، التي تتيح نقل جزء من صادرات النفط بعيدًا عن الممرات البحرية الحساسة. ورغم أهمية هذه الخطوط، فإن قدرتها الاستيعابية ما تزال محدودة مقارنة بحجم التدفقات النفطية العالمية.

كما تلجأ بعض الدول إلى استخدام ممرات بحرية بديلة، إلا أن هذه الخيارات تواجه تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف النقل وطول المسافات، فضلًا عن محدودية كفاءتها مقارنة بالموقع الجغرافي الاستراتيجي لمضيق هرمز.

وفي المدى البعيد، يمثل التوسع في مصادر الطاقة المتجددة وتنويع مزيج الطاقة أحد أبرز المسارات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط والممرات البحرية التقليدية، إلا أن هذا التحول ما يزال تدريجيًا ولم يصل بعد إلى مستوى يمكنه تعويض الدور المحوري للطاقة التقليدية.(International Renewable Energy Agency, 2023, p. 61)

ثانيًا: السيناريوهات المستقبلية لمضيق هرمز (أفق 2026)

تعكس السيناريوهات المستقبلية طبيعة التفاعل بين العوامل الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة الخليج، ومدى تأثيرها في أمن الإمدادات العالمية.

١ .سيناريو التصعيد

يفترض هذا السيناريو تصاعد التوترات الجيوسياسية والعسكرية في منطقة الخليج إلى مستوى يؤدي إلى تعطيل جزئي أو كلي لحركة الملاحة في مضيق هرمز، سواء عبر المواجهات المباشرة أو استهداف البنية التحتية للطاقة وناقلات النفط. وينعكس ذلك بارتفاع حاد في أسعار النفط، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد العالمي ويكشف هشاشة النظام الطاقوي الدولي.

٢ .سيناريو الاحتواء

ويُعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا، إذ يقوم على استمرار التوترات السياسية والأمنية ضمن حدود يمكن التحكم بها دون الوصول إلى تعطيل فعلي للمضيق. وفي هذا الإطار، تستمر الضغوط المتبادلة والتحركات العسكرية المحدودة، مع تدخلات دبلوماسية للحفاظ على استقرار الملاحة. ويؤدي ذلك إلى بقاء الأسواق العالمية في حالة تقلب نسبي، مع استمرار الاعتماد الدولي على المضيق بوصفه ممرًا رئيسيًا للطاقة.

٣ .سيناريو التحول

يرتبط هذا السيناريو بتسارع التحول في النظام الطاقوي العالمي من خلال تنويع مصادر الطاقة والتوسع في البدائل المتجددة، إلى جانب تطوير مسارات نقل بديلة للنفط والغاز. وقد يؤدي ذلك تدريجيًا إلى تراجع الأهمية النسبية لمضيق هرمز مستقبلًا، إلا أن محدودية البدائل واستمرار الاعتماد العالمي على النفط والغاز سيبقيان على الدور الحيوي للمضيق خلال المدى القريب والمتوسط.

توصلت الدراسة إلى أن مضيق هرمز يمثل أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، نظرًا لدوره المحوري في نقل النفط والغاز من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي جعله عنصرًا أساسيًا في منظومة الأمن الطاقوي العالمي. وقد

بينت الدراسة أن الأهمية الجيوبوليتيكية للمضيق لا ترتبط بموقعه الجغرافي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى دوره في تشكيل موازين القوة والتأثير في استقرار الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة.

كما أظهرت الدراسة أن ارتفاع حجم التدفقات النفطية والغازية العابرة للمضيق، إلى جانب الاعتماد الكبير للاقتصادات الآسيوية على هذه الإمدادات، أدى إلى تعزيز مركزية المضيق ضمن سلاسل الإمداد العالمية، وجعله من أبرز نقاط الاختناق الاستراتيجية في النظام الدولي. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في حساسية الأسواق العالمية تجاه أي توتر سياسي أو أمني في منطقة الخليج، حيث تؤدي التهديدات المرتبطة بالمضيق إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة مستويات المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية.

وأوضحت الدراسة كذلك أن التنافس الدولي حول مضيق هرمز يرتبط بتداخل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، إذ تسعى القوى الكبرى إلى ضمان أمن الملاحة واستقرار تدفقات الطاقة، في حين تحاول بعض الدول الإقليمية توظيف موقع المضيق ضمن توازنات الردع والنفوذ السياسي. كما كشفت الدراسة عن محدودية البدائل الحالية، سواء عبر خطوط الأنابيب أو مصادر الطاقة البديلة، في تعويض الدور الحيوي الذي يؤديه المضيق في المدى القريب.

وفي ضوء التحولات العالمية الراهنة حتى عام 2026، خلصت الدراسة إلى أن مضيق هرمز سيبقى عنصرًا حاسمًا في الأمن الطاقوي العالمي، نتيجة استمرار الاعتماد الدولي على النفط والغاز الخليجي، وصعوبة الاستغناء عن الممرات البحرية الاستراتيجية في المستقبل المنظور.

النتائج

1. يمثل مضيق هرمز نقطة اختناق استراتيجية ذات تأثير مباشر في استقرار النظام الطاقوي العالمي .
2. تعتمد الاقتصادات الآسيوية بدرجة كبيرة على تدفقات الطاقة العابرة للمضيق، مقارنة ببقية القوى الدولية .
3. تؤدي التوترات الجيوسياسية في الخليج العربي إلى تأثيرات مباشرة على أسعار النفط واستقرار الأسواق العالمية .
4. ما تزال البدائل الحالية غير قادرة على تعويض الدور الاستراتيجي للمضيق بصورة كاملة .
5. يرتبط مستقبل الأمن الطاقوي العالمي بدرجة كبيرة باستقرار الملاحة في مضيق هرمز .

التوصيات

1. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لضمان أمن الملاحة البحرية في مضيق هرمز .
2. تطوير استراتيجيات دولية لزيادة مرونة سلاسل الإمداد الطاقوية وتقليل آثار الأزمات المحتملة .
3. التوسع في الاستثمار بمشروعات خطوط الأنابيب البديلة لتخفيف الضغط على الممرات البحرية الاستراتيجية .
4. دعم التحول التدريجي نحو مصادر الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد المفرط على النفط والغاز التقليديين .
5. تشجيع الدراسات الجيوبوليتيكية المستقبلية المتعلقة بأمن الطاقة والممرات البحرية في ظل التحولات الدولية المتسارعة .

(References)

(2001). *Resource wars: The new landscape of global conflict*. Henry Holt and Company. https://us.macmillan.com/books/9780805055764/resourcewars

Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). *Power and interdependence: World politics in transition*. Little, Brown and Company. https://www.worldcat.org/title/power-and-interdependence/

Cherp, A., & Jewell, J. (2014). The concept of energy security: Beyond the four As. *Energy Policy, 75*, 415–421. https://doi.org/10.1016/j.enpol.2014.09.005

Blackwill, R. D., & Harris, J. M. (2016). *War by other means: Geoeconomics and statecraft*. Harvard University Press. https://www.hup.harvard.edu/books/9780674737211

Cordesman, A. H. (2019). *The changing military balance in the Gulf*. Center for Strategic and International Studies. https://www.csis.org/analysis/changing-military-balance-gulf

Energy Information Administration (EIA). (2023). *World oil transit chokepoints*. U.S. Department of Energy. https://www.eia.gov/international/analysis/special-topics/World_Oil_Transit_Chokepoints

International Energy Agency (IEA). (2022). *World energy outlook 2022*. Paris: IEA Publications. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022

International Energy Agency (IEA). (2024). *Energy security review 2024*. Paris: IEA Publications. https://www.iea.org/reports/energy-security-review-2024

International Institute for Strategic Studies (IISS). (2024). *Military balance 2024*. London: Routledge. https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/

International Renewable Energy Agency (IRENA). (2023). *World energy transitions outlook 2023*. Abu Dhabi: IRENA. https://www.irena.org/Publications/2023/Jun/World-Energy-Transitions-Outlook-2023

Oxford Institute for Energy Studies (OIES). (2022). *Global oil chokepoints and energy security*. Oxford University Press. https://www.oxfordenergy.org/

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2022). *Review of maritime transport 2022*. United Nations. https://unctad.org/publication/review-maritime-transport-2022

World Bank. (2022). *Global economic prospects*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

Brookings Institution. (2022). *Global energy security and geopolitical risks*. Washington, DC. https://www.brookings.edu/

Chatham House. (2021). *Energy markets and geopolitical uncertainty*. London: Royal Institute of International Affairs. https://www.chathamhouse.org/

Center for Strategic and International Studies (CSIS). (2024). *Iran and the Strait of Hormuz: Asymmetric deterrence and maritime security*. Washington, DC. https://www.csis.org/

Asian Development Bank. (2023). *Energy security and infrastructure in Asia*. Manila: ADB Publications. https://www.adb.org/

International Maritime Organization (IMO). (2023). *Maritime security report*. London: IMO Publications. https://www.imo.org/

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (2024). *Yearbook 2024: Armaments, disarmament and international security*. Stockholm: SIPRI. https://www.sipri.org/yearbook

الجميلي، أحمد مجبل فرحان. (2025). "الفاعلون الدوليون والصراع الإقليمي في الشرق الأوسط". *مجلة واسط للعلوم الإنسانية*، المجلد 21، العدد 4، صـ 1–20.

Mousavian, S. H. (2020). A Middle East Free of Weapons of Mass Destruction: A New Approach to Nonproliferation. Routledge. Routledge – Mousavian Book

Klare, M. T.